الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
9 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتصلة بالأنشطة الإنمائية والتقديرات المنقّحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-55307 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية والتقديرات المنقّحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع) (A/62/7/Add.40 و A/62/708)

١ - **السيد سين** (الهند): قال إنه بالنظر إلى أن العالم يواجه أسوأ أزمة اقتصادية له منذ الكساد الكبير، فإن مقترحات الأمين العام المتواضعة الداعية إلى تعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة، والواردة في تقريره بشأن تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتصلة بالأنشطة الإنمائية (A/62/708) جاءت في حينها. وهي بمثابة خطوة أولى جيدة صوب مواصلة تعزيز الأمم المتحدة باعتبارها المصدر الرئيسي للأعمال المعيارية والتحليلية المتعلقة بالتنمية والجهة الرئيسية التي تقدم التعاون الإنمائي. وأضاف أنه في ضوء الاعتراف في المادتين ١ و ٥٥ من الميثاق، بأن التنمية الاجتماعية تضطلع بدور حاسم في التوصل إلى عالم يتسم بالسلام ويتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان وبالحقوق الأساسية، وفي قلب مرحلة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الانخفاض على مدى العشر سنوات الماضية في الاعتمادات المخصصة للأبواب المتصلة بالتنمية في ميزانية الأمم المتحدة، وكذلك في نسبة الوظائف في إطار أبواب الميزانية تلك، يعتبر أمرا مؤسفا لا يقبل أي تفسير. وأوضح أن اعتماد تلك المقترحات لن يؤدي مع ذلك سوى إلى زيادة تلك النسب لتبلغ مستويات دون الأرقام المسجلة قبل عقد من الزمن.

٢ - وأردف قائلا إن الأمين العام كان على صواب عندما ذكر أن الريادة في مجال التنمية سمة مميزة للأمم المتحدة، ولكنه عقب بقوله إن ولايات المنظمة في ذلك المجال يجب أن تقابلها موارد كافية ومطردة وقابلة للتنبؤ بها. ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الثغرات الخطيرة في القدرات في المجالات السبعة المحددة في تقرير الأمين العام.

٣ - وتابع قائلا إنه كثيرا ما كانت تساق حجج مفادها أن الموارد في الميزانية العادية لا تعكس الصورة الحقيقية بما أن قدرا كبيرا من التمويل الإنمائي إنما يمر عن طريق الصناديق والبرامج على أساس طوعي. ومع ذلك، فإن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ، في تقريره المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5/Add.1)، أن انخفاضا في الموارد العادية وارتفاعا في الموارد الخارجة عن الميزانية يثيرا القلق من أن يميل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو التحرك وفقا لمتطلبات محددة من جانب المانحين بدلا من الأهداف التي حددتها الجمعية العامة والمجلس التنفيذي للبرنامج. وقد يصدق ذلك على أي صندوق أو برنامج يطغى على دعمه التمويل الطوعي.

٤ - وأردف قائلا إنه على أهمية الأعمال التنفيذية التي تضطلع بها الصناديق والبرامج، فإن تعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة سيزود البلدان النامية بمصدر ذي مصداقية لخيارات السياسة العامة والأبحاث والمشورة التحليلية والمعيارية، وذلك كبديل لمؤسسات بريتون وودز، التي لم تؤد وصفاتها في مجال السياسة العامة سوى إلى تفاقم الأزمات السابقة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك فإن هذه الوصفات لا أهمية لها في الأزمة المالية الحالية، مما يتيح فرصة لإصلاح الحوكمة الاقتصادية الدولية بإناطة دور رائد في مجال الرقابة بالأمم المتحدة. وقال إن مشروعية الأمم المتحدة وطابعها المحايد من شأنهما أن يكفلا قبول ونجاح السياسات

التي يجري إعدادها تحت إشرافها، شريطة أن تتم الموافقة على الموارد التي طلبها الأمين العام وأن تخضع الأمانة العامة للمساءلة بشأن تعيين موظفين ذوي مؤهلات عالية في مجال الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية.

٥ - ومضى قائلا إن وفد بلده يتفق مع ملاحظة اللجنة الاستشارية (A/62/7/Add.40) بأن إدماج مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لا ينسجم مع قرارات الجمعية العامة و لم يكن مبررا بالشكل الكافي. وقد تضعف هذه المبادرة ما يلزم من اهتمام رفيع المستوى يكرس لحشد الدعم الدولي لأكثر الدول الأعضاء ضعفا. وعليه، فإن وفد بلده يؤيد بالكامل الموافقة على كافة الموارد المقترحة في تقرير الأمين العام.

٦ - **السيد تالبوت** (غيانا): تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن البند المعروض على اللجنة يتصف بالأولوية. فعلى مدى العقدين الماضيين، اتفق العالم على مجموعة من الأهداف الإنمائية الطموحة، والقابلة مع ذلك للتنفيذ. وأضاف أن الجهود التي تبذلها المنظمة لبناء السلام والأمن وللنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون لن تنجح ما لم تعزز مساعيها في مجال التنمية. وأكد أن هناك خطرا يتمثل في أن تنقلب المكاسب التي كانت قد تحققت في مجال التنمية: فآخر البيانات الصادرة عن البنك الدولي تقدر عدد الفقراء ب ٢,٤ بليون شخص. وليس من شأن الأزمات الحالية في مجال الغذاء والطاقة والاقتصاد والمالية إلا أن تؤكد أهمية التنمية بالنسبة لمستقبل العالم.

٧ - وأردف قائلا إن على الأمم المتحدة أن تعالج التحديات المتزايدة التي تواجه النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر ببدائل صالحة يستعاض بها عن السياسات التي كانت سائدة فيما مضى. وللقيام بذلك، يجب أن تتوفر لديها القدرة على أن تكون في طليعة التفكير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أنه من الضروري كذلك إرساء أساس متين فيما يتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية للسياسات لمعالجة أسباب الأزمات الحالية، وتعزيز القدرة الإجمالية على رصد قضايا التنمية والإنذار المبكر بشأنها.

٨ - وقال إن مقترحات الأمين العام أقرت باختلال التوازن بين ركائز المنظمة الثلاث، لكنها لم تعالج الأمر بشكل كامل. ومع ذلك، فإنها تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال إن احتياجات الأمانة العامة في مجال التنمية يجب أن تظل خاضعة لاستعراض متواصل لكفالة الاستجابة للأزمات الجديدة في حينها. ويمكن لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في تعزيز التنمية: فاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال، يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للجماعة الكاريبية وينبغي تعزيزهما.

٩ - وفي ختام كلمته، أكد من جديد على أهمية حساب التنمية باعتباره جزءا من ركيزة التنمية، وأشار إلى أن النقل المتوخى للوفورات إلى ذلك الحساب لم يوفر التمويل بالمستوى المقترح البالغ ٢٠٠ مليون دولار، ودعا إلى إنشاء نظام صالح كفيل بتوفير تمويل كاف ومستقر.

١٠ - **السيد ليميريس** (الأرجنتين): قال إن السعي إلى تحقيق الأمن والسلام واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية هي مهام متآزرة تشكل المهمة الأساسية للأمم المتحدة، وهذه رؤية أكد عليها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأعرب عن أسفه لأن تقرير الأمين العام بشأن الأنشطة الإنمائية (A/62/708)، الذي أشار إلى الحاجة إلى إصلاح القطاع، لم يتضمن خطة من أجل حساب التنمية. ففي الوقت الذي يبدو فيه من غير المرجح، أكثر من أي

وقت مضى، تحقيق العديد من الدول للأهداف الإنمائية للألفية، فإن على الجمعية العامة أن تتصرف بشكل عاجل ومبتكر لاكتساب قدرات تحليلية ومعيارية وتشغيلية أكبر على دعم الحكومات في النهوض بالتنمية. وقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في منطقته، مساعدة قيمة فيما يتعلق بمهام التنمية؛ ومن ثم فإن حكومة بلده ترحب بخطة تجديد قاعدة الموارد البشرية لديها وتوسيعها. وأضاف أن حكومة بلده ممتنة للدول المانحة التي تقدم الموارد للصناديق والبرامج، غير أنها ترى أن الأمانة العامة ملزمة بتوفير الاستراتيجية والتحليل والتنسيق المتكامل للأنشطة الإنمائية.

١١ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التنمية تشكل إحدى الركائز الرئيسية لأنشطة المنظمة، إلى جانب السلام والأمن والشؤون الإنسانية. وبما أن معظم تهديدات السلام والأمن وانتهاكات حقوق الإنسان ناتجة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، فإن من شأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن يحول هذه الظواهر إلى مجرد ذكرى من الماضي. وذكر بأن الأهمية الحيوية التي تكتسيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إنشاء عالم يتسم بالسلم ويقوم على التعاون مسلم بها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في المادتين ١ و ٥٥. وأضاف أن الأمين العام أطلق العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وأن وفد بلده يوافقه الرأي في أن المنظمة يجب أن يكون لديها أيضا بعد إنمائي معزز.

١٢ - وقال إن الأمين العام لا يقترح في تقريره (A/62/708) اعتماد ولايات جديدة تتصل بالتنمية، بل زيادة في الموارد من شأنها أن تتيح للمنظمة تنفيذ ولاياتها القائمة. وقد تناقصت فيما مضى الموارد المخصصة للتنمية، في الوقت الذي أنيط فيه مزيد من الولايات بالأمانة العامة. وقد أدى ذلك إلى قيود في الميزانية وإلى تبعثر الجهود المتصلة بالتنمية التي تبذلها المنظمة حيث وزعت مواردها على طائفة واسعة من الأنشطة تفوق طاقتها.

١٣ - وأعلن أن وفد بلده يؤيد بقوة المقترحات الواردة في التقرير، فهي تركز على أوجه القصور الحاسمة التي حالت دون استجابة الأمانة العامة للتحديات التي تواجهها على نحو فعال. وأضاف أن وفد بلده يؤيد بشكل خاص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها في صلب ركيزة التنمية في الأمم المتحدة؛ وهي تقدم خدمة هامة للدول الأعضاء وتتولى المسؤولية عن خطة الأمم المتحدة الإنمائية. بيد أن الدعم المقدم من الإدارة للدول الأعضاء يتغير نظرا لتزايد عبء العمل عليها دون زيادة في الموارد. ويؤيد وفد بلده أيضا الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية.

١٤ - وأشار إلى الشواغل التي أبديت إزاء الزيادة في الميزانية العادية التي ستلزم في حال اعتماد المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام، فأوضح أن الموارد المخصصة للتنمية ليست سوى جزءا يسيرا من الميزانية. ولئن كان قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد اعتمد بتصويت مسجل، فإن من الجدير بالذكر أن الفقرة ٧٣ من القرار، التي أهابت بالأمين العام أن يقدم مقترحا شاملا بغرض تحسين تنفيذ ولايات أنشطة الأمانة العامة الإنمائية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، إنما اعتمدت بتوافق الآراء، ومن ثم فهي تحظى باتفاق جميع الدول الأعضاء. وقال إن توفير موارد إضافية للتنمية سيتيح في الأجل الطويل وفورات يمكن استخدامها لحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان.

١٥ - **السيدة روبياليس دي شامورو** (نيكاراغوا): قالت إن تعزيز ركيزة التنمية في الأمم المتحدة هو العنصر الوحيد في الإصلاحات الحالية الذي يحظى بولاية تشريعية لا لبس

فيها، استنادا إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢. فبدون تنمية، لا يمكن تحقيق الركيزتين الأخريين، وهما السلم والأمن، وحقوق الإنسان. وأعربت عن أسفها للانخفاض التدريجي للنسبة المئوية للميزانية المخصصة للأنشطة الإنمائية على مر السنين. وقالت إن مستوى حساب التنمية وآليته التمويلية لا يكفيان على الإطلاق. وبينما سيقدم لاحقا تقرير عن الحساب على نحو ما فهمت، فإن وفد بلدها يود أن يعرب عن رأيه بأن الأمانة العامة لم تبد أي استعداد لاستخدام الحساب لتمويل أية أنشطة إنمائية، على الرغم من ندرة الأموال الأخرى. فنقص المعلومات بشأن هذا الموضوع في التقرير المعروض على اللجنة يعتبر دليلا على ذلك.

١٦ - ومضت قائلة إن انخفاض الموارد الإنمائية أمر لا يصدق، خاصة وأن التحديات التي تواجه العالم نتجت عن نموذج التنمية السائد فضلا عن عدم الاستعداد لتقاسم فوائد التنمية على أساس منصف فيما بين سائر الشعوب. فقلما ظهر على مر التاريخ هذا العدد الكبير من الأزمات بشكل متزامن، في المالية والاقتصاد والأغذية والطاقة والمناخ. وأضافت أن حل هذه الأزمات يستدعي أولا حل أزمة الإرادة السياسية.

١٧ - وقالت إن النظام الدولي الحالي قائم على نموذج للتنمية مستمد من تجارة الرقيق، ويجب تغييره. وعزت إلى عدم كفاءة المؤسسات المالية الدولية فشلها في منع حدوث الأزمات الحالية؛ والواقع أن سياسات هذه المؤسسات أدت إلى تفاقم الفقر وأزمة الغذاء التي أفضت إلى معاناة الملايين من المجاعة في أنحاء المعمور. وعلى الأمم المتحدة أن تصغي إلى صرخات اليأس وأن تضطلع بدور الحافز لنظام مالي اقتصادي دولي جديد يحل محل النظام القائم الرأسمالي الجائر حيث تقدم الدولة المساعدة لإنقاذ المضاربين المفلسين من مأزقهم المالي بينما تجري خصخصة المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح.

١٨ - وقالت إن نيكاراغوا ستنضم بالتالي إلى مؤيدي مقترح الأمين العام الداعي إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في برنامج التنمية الدولي باعتباره الخطوة الأولى صوب تمكين المنظمة في كافة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن أمانة عامة قوية في المقر ولجان إقليمية قوية أن تساعد شعوب العالم في وضع الاقتصاد في خدمة البشرية بدلا من العكس.

١٩ - **السيدة سامايوا - ريكاري** (غواتيمالا): أشارت إلى النوايا التي أعربت عنها الدول الأعضاء في ميثاق الأمم المتحدة بأن ''[تدفع] بالرقي الاجتماعي قُدماً، وأن [ترفع] مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح''، وإلى الدور الذي تضطلع به المنظمة في تحويل التزامات توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان الألفية والرؤية الإنمائية الواسعة التي تبدت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى إجراءات عملية. ومن ثم فإن من الضروري تعزيز الهيكل الإنمائي للمنظمة.

٢٠ - وأضافت أنه إذا أخذنا في الحسبان الحاجة إلى إصلاح الهيكل الإنمائي للمنظمة، بحيث يتسق بالكامل مع صناديقها وبرامجها ووكالاتها، فإن النمو الاسمي الصفري في المجالات المتصلة بالميزانية في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبعث على القلق. وعلاوة على ذلك، يؤكد وفد بلدها من جديد موقفه المعارض لتوخي أي إصلاح دون امتثال للإجراءات المتبعة أو تكوين نظرة إجمالية عن الموضوع، فاختلال التوازن في الميزانية لم يترك للجمعية العامة خيارا آخر سوى أن تطلب في قرارها ٢٣٦/٦٢ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مجموعة عامة من التدابير التي تركز على التنمية.

وذكرت بأن الإجراء الآخر الوحيد الذي اتخذ مؤخرا فيما يتصل بالتنمية، المتمثل في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتخذ في حدود الموارد المتوفرة.

٢١ - وأضافت أن وفد بلدها يتفق مع رأي الأمين العام الذي مفاده أن المنظمة بحاجة إلى ركيزة أقوى للتنمية، وأن الموارد المتاحة حاليا للتنمية أقل بكثير مما يلزم. ويرى الوفد أن الأمن الدولي معرض للخطر ما لم يتم إيلاء عناية مماثلة للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي. ويأمل الوفد، لدى اقتراح ميزانية برنامجية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١، أن يقيم الأمين العام توازنا أكبر وأن يطلب الموارد الملائمة لجميع مجالات الأنشطة التي ترتكز على ولايات من الجمعية العامة.

٢٢ - وأشارت إلى ما يشاع من أن الأمين العام طلب من كافة الإدارات إجراء تخفيضات شاملة بنسبة ٢ في المائة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين المقبلة، غير أن وفد بلدها يأمل في أن تأخذ الأمانة العامة بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الموافقة على الميزانية السابقة؛ فليس من المستحسن أن تفشل الجمعية العامة مرة أخرى في التوصل إلى اتفاق.

٢٣ - **السيد دبابش** (الجزائر): قال إن الجهود المنسقة التي بذلتها الدول القوية في الآونة الأخيرة بغرض إشاعة الاستقرار والثقة في الأسواق الدولية تشهد على الطابع المترابط للقضايا الدولية. فالتنمية ينبغي أن تكون مسعى مشتركا يضطلع به المجتمع ككل، وإلا ستضطر البلدان النامية، التي لا يُشعر بتأثيرها سوى لدى التحدث عن الموارد الخام، إلى تحمل عواقب نظام عالمي لم يكن لها أي دور في إيجاده.

٢٤ - وأضاف أنه بفضل ضخ مبالغ كبيرة من النقود في الأسواق المالية العالمية، انتشر التضخم دون هوادة بينما انخفضت أسعار السلع. ونتيجة لذلك، فإن خطط التنمية المستدامة مهددة، وبينما تلحق المضاربات المالية الضرر بالضعفاء. أما جولة الدوحة للمفاوضات التجارية العالمية المعنية بالتنمية فهي مجمدة.

٢٥ - وأردف قائلا إنه في الوقت الذي أدى فيه طموح المنظمة المتمثل في القضاء على الفقر إلى إقرار الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هناك من المؤشرات ما يدل على أنها لن تتحقق في الموعد المحدد. وبدون ركيزة التنمية في المنظمة، وفي ظل معاناة جزء من سكان العالم من الجوع وعيشهم في ظروف من الفقر غير مقبولة، فإن حالة ركيزتي حقوق الإنسان والسلام والأمن ستكون موضع شك. وأضاف أن هناك في الواقع علاقة تكافل وتآزر فيما بين العناصر الثلاث. فالتركيز على أحدها على حساب العنصرين الآخرين ليس هو الطريق الصحيح. وأعرب عن القلق إزاء تراجع الاعتمادات المخصصة للأنشطة الإنمائية على مدى العقد الماضي، وإزاء ضعف قدرات اللجان الإقليمية.

٢٦ - وأوضح أن مناقشة تقرير الأمين العام تأتي في وقتها. ودعا إلى عدم إغفال إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فهي عماد الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمة. وتعد البلدان التي أبدت تضامنها بالتعهد بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للأنشطة الإنمائية مثالا يحتذى.

٢٧ - وفي الوقت الذي تكتسي فيه الموارد المخصصة للتنمية أهمية، فإنه يجب أيضا تنفيذ الولايات التشريعية المتصلة بالتنمية بنفس القدر من العناية التي يتم إيلاؤها لأي ولاية تشريعية أخرى، وبدون تمييز. وفي هذا الصدد، يجب نقل الوفورات المحققة من خلال ترشيد الولايات إلى الأنشطة الإنمائية.

٢٨ - وأردف قائلا إن وفد بلده يعرب عن أسفه لعدم إتاحة أي تقرير للجنة الاستشارية عن حساب التنمية حتى الآن، فمناقشة تلك المسألة ينبغي ألا تنفصل عن المناقشة

العامة للتنمية. ويرغب الوفد، إضافة إلى ذلك، في التأكيد على أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفي لفت الانتباه إلى الاستنتاجات الواردة في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/63/212).

٢٩ - واعتبر أن مقترحات الأمين العام خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، بالنظر إلى تعدد ولايات المنظمة. وعلى الرغم من أنه تترتب عليها تكاليف مالية، فإنها تحمل رسالة بسيطة مفادها أنه لا بد من توفر الإرادة السياسية للتمكن من مواجهة آفات العالم.

٣٠ - **السيد بيابوروه - إيبورو** (الكونغو): قال إن المجتمع الدولي بأسره التزم في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وهي لذلك فإنها تشكل نقطة مرجعية. وأضاف أنه منذ اعتمادها، عملت الأمم المتحدة وأمينها العام بثبات على تحقيق الأهداف المحددة المتعلقة بالسلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. وأتاح قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ فرصة لمعالجة أوجه النقص في المجالات ذات الأولوية.

٣١ - واسترسل قائلا إنه رغم التأكيد على أن مقترحات الأمين العام لن تسفر عن أي تغيير في أطر العمل المنطقية للبرامج الفرعية، فإن وفد بلده يعتقد أن الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة لن تتأثر بنقص الاتساق بالنظر إلى الترابط بين مختلف عناصرها. ولذلك يود الوفد أن يرى توزيعا أوضح للعمل والمسؤوليات بين الكيانات المعنية بالتنمية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية والصناديق والبرامج.

٣٢ - وأضاف أنه في ظل أزمة عالمية كانت البلدان النامية فيها أكثر البلدان تأثرا، تعاني أفريقيا والأفارقة من أكبر الآثار السلبية وهي: تجدد النزاعات المسلحة؛ وزيادة أسعار الأغذية والطاقة؛ وتغير المناخ؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ والملاريا؛ والسل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي كان قد عقد في بداية الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة والإعلان السياسي (A/63/L.1) المعتمد في ختام الاجتماع، والذي أكد من جديد التزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا.

٣٣ - وأشار إلى أن وفد بلده ينتظر أيضا بفارغ الصبر تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه يشعر بالقلق الشديد إزاء اختلال التوازن المالي الملحوظ في المنظمة. فالمسؤوليات المتصلة بالتنمية التي تضطلع بها الأمانة العامة تزايدت في العقد الماضي، ومع ذلك تقلصت الموارد المالية والبشرية المخصصة لتلك الأنشطة على مدى نفس الفترة. ومع أن الأمين العام يقترح تدابير لاستعادة التوازن بين الولايات الموكولة إلى المنظمة والموارد، فإنها لم تكن إلا بمثابة مسكنات. واختتم كلامه داعيا إلى إيجاد حلول دائمة تشمل زيادة في الموارد البشرية والمادية.

٣٤ - **السيد كيزادا** (شيلي): قال إن ميثاق المنظمة الذي يعود إلى أكثر من ستين سنة، نص على وجوب التعامل على قدم المساواة مع التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وهو مبدأ أكدته من جديد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. واستطرد قائلا إن الموارد الكافية والثابتة والممكن التنبؤ بها اللازمة لتحقيق هذه المساواة غير متاحة. بل إن أجزاء الميزانية المتعلقة بالتنمية آخذة في التقلص.

٣٥ - وأضاف أن الحالة زادت تعقدا بسبب الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والتحديات التي يطرحها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والتجارة والمالية، والتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين بلدان الجنوب، ومعالجة المسائل الجنسانية والبيئية والأبعاد الإقليمية للتنمية. وأشار في هذا الصدد إلى أن الموارد التي طلبها الأمين العام، بما في ذلك إنشاء ١٥٢ وظيفة جديدة، موارد مناسبة، وأن شمول اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أمر يستدعي الترحيب للدور الإنمائي الكبير الذي تضطلع به. وأوضح أن مقترح الأمين العام لا يسعى إلى تزويد الأمانة العامة بالوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها المتصلة بالتنمية فحسب، بل يسعى أيضا إلى تعزيز قدرتها التشريعية والتحليلية في هذا المجال.

٣٦ - واسترسل قائلا إن عددا من جوانب ركيزة التنمية يتصف بأهمية خاصة بالنسبة لشيلي. وتشمل هذه الجوانب تمويل التنمية، بوصفه الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الدخل المتوسط؛ وبناء القدرات على الصعيد الوطني؛ والحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وذكّر بأن مرحلة المنتصف من الجدول الزمني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد حلّت. وإذا استمرت نفس وتيرة التقدم، فإنه لا يمكن بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. ومع مساهمة الأزمة المالية وأزمة الأغذية في زيادة التحدي، فإنه لن يكون من الممكن أن يتحقق سيناريو أكثر تفاؤلا ما لم تف الجهات المانحة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وما لم تنفذ البلدان النامية سياسات عامة مناسبة وفعالة. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي عدم ربط ركيزة التنمية بالجوانب الأخرى لجدول أعمال المنظمة. فالتنمية ليست ورقة مساومة وينبغي ألا تصبح كذلك.

٣٧ - **السيد كوفالينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن الاعتماد على الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الدولية شمولا وشرعية في العالم، زاد مع تقدم العولمة وتفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي. فالمنظمة تحتل مكانة فريدة سياسيا ولوجستيا تمكنها من إيجاد حلول متوازنة وقائمة على توافق الآراء لمسائل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، بوصفها كلا لا يتجزأ. وعلى هذا فإن وفد بلده يؤيد تعزيز الركيزة الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة ويوافق عموما على التحديات والأولويات التي حددها الأمين العام في تقريره. وبيّن أن هدف الإصلاح ينبغي أن يقوم على تمكين المنظمة من تنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية بمزيد من الفعالية.

٣٨ - واسترسل قائلا إن إنشاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٩٧ وضع أساسا متينا لتوطيد دور المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتشكل هذه الإدارة أحد المنتديات الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالتحليلات والتوقعات الاقتصادية. وينبغي توفير الدعم لأنشطتها في مجال المساعدة التقنية، التي تتسم بانخفاض تكلفتها وكثرة الطلب عليها وثبوت فعاليتها. وفي نفس الوقت، يتطلب تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي توفير دعم مالي ولوجستي كاف للهياكل الأساسية المتعلقة بالتنمية. ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص لزيادة فعالية اللجان الاقتصادية الإقليمية، التي ينبغي معاملتها على قدم المساواة عند تخصيص الموارد من الميزانية العادية. ويمكن تعزيز دورها على الصعيد دون الإقليمي بتوسيع نطاق الروابط مع مؤسسات التكامل دون الإقليمي الحالية، لكن ينبغي الحرص على تفادي الازدواجية بين هذه المؤسسات والأمم المتحدة.

٣٩ - وأضاف أنه في سياق تعزيز الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي للمنظمة، ينبغي الاهتمام بكفالة أن تظل خطط الإصلاح الإداري التي توضع في الأمانة العامة

وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، بما في ذلك الخطط التي تؤثر على الأنشطة التشغيلية والهيكل الجنساني، خططا شفافة بالنسبة للدول الأعضاء. وسيكون أيضا من المنطقي مناقشة التغييرات المقترحة في ترتيبات الإدارة التنفيذية، ولا سيما دور المنسقين المقيمين، في إطار المقترحات المتعلقة بركيزة التنمية. وأشار إلى أنه رغم انكباب مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على ما يبدو على مناقشة تلك المسائل بنشاط، لم يتلق العديد من الدول الأعضاء سوى معلومات غير كافية عن آثارها الإدارية والمترتبة في الميزانية، كما أن تقرير الأمين العام المعروض حاليا على اللجنة لا يقدم تلك المعلومات.

٤٠ - ونبّه إلى أن خفض النفقات الإدارية ينبغي ألا يكون المقياس الوحيد للفعالية في الأمانة العامة، ومع ذلك تظل الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الموارد واحدة من الأولويات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للوظائف المقترحة وهياكل اتخاذ القرارات في مجال التنمية. وأشار إلى أن وفد بلده يود الحصول على مزيد من التفاصيل عن توزيع المهام، في المشاورات غير الرسمية، وذلك مثلا، لمقارنة الدور الذي تؤديه الوظائف المطلوبة للتصدي لمسائل تغير المناخ في الأمانة العامة مع دور كيانات توجد في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة تضطلع بمهام مماثلة. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي ألا تتعارض أي قرارات تتخذ بشأن ذلك الجانب من مقترحات الأمين العام مع القرارات الموجودة فعلا بشأن هذه المسألة.

٤١ - **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفد بلدها يؤمن إيمانا راسخا بضرورة بذل جهود منتظمة ترمي إلى زيادة قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها والتصدي بفعالية للتحديات الجديدة والناشئة في جميع مجالات عملها الرئيسية الثلاثة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. كما يؤمن الوفد كذلك بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لبناء ركائز عالم يسوده السلام والتعاون، على نحو ما تسلّم به المادتان ١ و ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وأشارت إلى أن مقترح الأمين العام بزيادة الحصة المخصصة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للأنشطة المتعلقة بالتنمية إلى ١٨,٢ في المائة لا يصحح اختلال التوازن الحالي فيما بين ركائز المنظمة الثلاث. ففي الواقع، حتى الحصة الأعلى المخصصة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لم تكن كافية.

٤٣ - وأضافت أنه من المخيب للآمال أنه بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشاء حساب التنمية، لم يصل هذا الحساب في أي وقت من الأوقات إلى هدفه الأصلي المحدد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ونظرا لثبوت فشل طريقة تمويل هذا الحساب من وفورات الكفاءة، فقد حان الوقت لكي تضع المنظمة آليات تمويل ناجحة.

٤٤ - واسترسلت قائلة إن ركيزة التنمية تشكل الإصلاح الوحيد قيد النظر حاليا بتكليف من الجمعية العامة؛ إلا أنها لم تُمنح نفس الأولوية - أو نفس الموارد - مثل الركيزتين الأخريين. وأعربت عن اتفاق فنزويلا في الرأي مع الأمين العام على أن زيادة قوة الأمم المتحدة تتطلب تقوية ركيزة التنمية، وهي تود تذكير البلدان المتقدمة النمو بضرورة الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبلدان النامية من أجل تمويل التنمية.

٤٥ - وأضافت أن العالم يواجه حاليا أزمة من أسوأ أزماته الاقتصادية، وإذا لم تتخذ إجراءات فعالة على الفور، فإن فئات السكان الأكثر حرمانا هي التي ستعاني من أسوأ آثارها. واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي ألا تتحمل هذه الفئات تكاليف إصلاح النظام الاقتصادي، لأن هذا لن يزيد إلا من الفقر والبطالة واستغلال الطبقة العاملة.

٤٦ - **السيد لوي** شوي شيين (سنغافورة): قال إن الأزمة المالية المستمرة تهدد بزيادة تعطيل النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء عدم اتخاذ الأمم المتحدة أي مبادرة لتهدئة الاضطراب المالي الحالي. فعلى أقل تقدير، ينبغي لها أن تعزز ركيزة التنمية، مع مراعاة أن استمرار أهمية المنظمة تتوقف كثيرا على إنجازاتها في هذا المجال. ويجب ألا يُعطى للتنمية أولوية أقل من الأولويات المعروفة أكثر الممنوحة للسلام والأمن ولحقوق الإنسان.

٤٧ - وأعرب عن تأييد سنغافورة القوي لخطة المنظمة للتنمية وعن ترحيبها بتقرير الأمين العام (A/62/708) كخطوة في الاتجاه الصحيح. وطالب الدول الأعضاء بأن تكون مستعدة لتخصيص ما يكفي من الموارد على نحو مستمر والوفاء بمسؤوليتها في تعزيز خطة التنمية. ودعاها أيضا إلى كفالة أن تحقق الموارد المعتمدة نتائج ملموسة وطلب توجيهه تلك الموارد إلى الأنشطة الميدانية مثل تمويل المشاريع الصغيرة، وبرامج الرعاية الصحية، وتشييد المدارس، بدلا من استخدامها في تمويل الحلقات الدراسية والاجتماعات.

٤٨ - وأشار إلى أن نائبة الأمين العام أبرزت، في عرضها لتقرير الأمين العام، عدم التوافق بين المسؤوليات الموكولة إلى المنظمة والموارد المتاحة. وأضاف أن تقرير الأمين العام خطا خطوة في الاتجاه الصحيح، ومع ذلك تتطلب بعض المجالات مزيدا من الاهتمام. فمثلا، لم يُقترح سوى زيادة بسيطة في الموارد من أجل جزر المحيط الهادئ، رغم أنها من بين أكثر الدول تعرضا للكوارث الطبيعية. والاعتماد المقترح ربما لا يغطي حتى تكاليف الإجلاء في حالة الطوارئ لدولة واحدة، ناهيك عن جميع جزر المحيط الهادئ. وأشار إلى أن الدول الجزرية في البحر الكاريبي تواجه تحديات مماثلة وستحتاج حتما إلى مزيد من المساعدة من الأمم المتحدة.

٤٩ - ومضى قائلا إن الأمين العام يزعم أنه لا ضرورة إلا لوكيل واحد للأمين العام للاضطلاع بالحافظتين الكبيرتين المتعلقتين بتنمية أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبما أن هذا الترتيب قد لا ينصف احتياجات جميع البلدان المعنية، فإن المسألة تتطلب مزيدا من النظر.

٥٠ - واختتم كلامه قائلا إن سنغافورة تتطلع إلى إجراء مناقشة شاملة وتحث الدول على تجاوز الجدال والعمل سوية على إيجاد حلول عملية وواقعية من أجل التنمية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٥١ - **السيدة تويونباييفا** (أوزبكستان): قالت إن أحد الأهداف المحورية لجهود الإصلاح التي استُهلت في عام ١٩٩٧ كان يتمثل في تحسين التنسيق داخل المنظمة، بما يشمل ولايتها الدولية، ومسؤولياتها الواسعة النطاق، وهيكلها المتعدد الأبعاد الخاص بصنع القرارات الذي يغطي مواضيع مترابطة. وكي يصل التنسيق في منظومة الأمم المتحدة إلى المستوى الذي طلبته أحكام إعلان الألفية، يجب تعزيز ركيزة التنمية للأمانة العامة. وأضافت في هذا الصدد أن تقرير الأمين العام أبرز دور التنسيق الذي تضطلع به اللجان الإقليمية.

٥٢ - واسترسلت قائلة إنه يجب النظر إلى أنشطة اللجان الإقليمية فيما يتعلق بمنطقة آسيا الوسطى كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات المنظمة، ولا سيما الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن آسيا الوسطى، بوصفها مركزا للنمو الاقتصادي، تمتلك رأس مال بشريا كبيرا، وقاعدة صناعية وتصنيعية واحتياطيات هائلة من الموارد الطبيعية تجعلها مؤهلة للاضطلاع بدور أكبر في الاقتصاد العالمي. وذكّرت بأن الأمين العام قدم مقترحا في حينه لإنشاء مكتب مشترك للجنة الاقتصادية والاجتماعية

لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، أُنشئ في عام ١٩٩٨، للمساهمة في التعاون والتكامل الإقليميين. واختتمت كلامها قائلة إن الأولويات الحالية للبرنامج الخاص تشمل إقامة الهياكل الأساسية للنقل، وتبسيط إجراءات عبور الحدود، والتشجيع على ترشيد استخدام المياه والطاقة، وإيصال النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، وإعادة هيكلة التصنيع لجعله قابلا للمنافسة على الصعيد الدولي.

٥٣ - **السيدة إسبينوزا** (إكوادور): قالت إنه لا يمكن التخفيف من آثار الأزمات الحالية في الاقتصاد والغذاء والطاقة والمناخ دون حل توفيقي حقيقي واتخاذ المجتمع الدولي تدابير حقيقية شاملة وفعالة، ولا سيما البلدان المسؤولة بشكل مباشر عن هذه الأزمات. ودعت الأمم المتحدة، بدورها، إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ويجب على الدول الأعضاء أن تبدأ بالاعتراف بالعيوب الموجودة في الهيكل والتوزيع الحاليين للموارد، مع مراعاة المبدأ الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وهو استخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

٥٤ - واسترسلت قائلة إن الحق في التنمية حق لجميع الأمم. وكما صرح الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعتبر التنمية - التي لا يُفهم منها مجرد النمو بل أن تكون وسيلة لتحقيق الرفاه والكرامة الإنسانية - الحل الحقيقي الوحيد للأزمة الحالية، وهي تشكل في الوقت نفسه أداة المنظمة الوحيدة لحفظ السلام. وذكَرت أن إكوادور تؤيد مقترح الأمين العام بزيادة الحصة المخصصة من الميزانية العادية للأنشطة المتعلقة بالتنمية إلى ١٨,٢ في المائة، ومع ذلك فإن هذه الزيادة لا تصحح الاختلال الحالي الموجود فيما بين الركائز الثلاثة، وبالتالي لا تمكِّن من إنجاز ولايات المنظمة بكفاءة وفعالية.

٥٥ - وأضافت أن توفير موارد كافية من أجل التنمية ليس هو المسألة الوحيدة. فمن المهم أيضا تعزيز قدرة الكيانات الإنمائية مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، وتوزيع الأدوار بوضوح.

٥٦ - وذكَرت أن إكوادور تولي أهمية خاصة لتعزيز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعترف بجهودها المتواصلة الرامية إلى دعم حكومات المنطقة في سعيها إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - وبيَّنت أنه لا يمكن ضمان السلام والأمن ما لم تلب الأمم المتحدة احتياجات ملايين البشر الذين يعيشون حاليا في فقر ويأس. وأعربت عن استعداد وفد بلدها للتعاون مع الآخرين لكفالة تخصيص الموارد الضرورية للولايات الإنمائية، كي يتمكن كل الأشخاص، بمن فيهم ضحايا النموذج الاقتصادي الحالي غير المتكافئ وغير المستدام من تأمين مستقبل أفضل.

٥٨ - **السيد بوجلوف** (قطر): قال إن بلده يؤمن إيمانا جازما بأهمية التنمية. وذكَر أن الميثاق أكد الدور الأساسي الذي تؤديه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيجاد عالم يسوده السلام والأمن وأنه لا يمكن تجاهل مسألة التنمية. وأضاف أنه على العكس من ذلك، من الضروري تعزيز قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال التنمية، ولا سيما في مساعدة البلدان المحتاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على زيادة الموارد بهدف سد فجوة التنمية، إلا أن هذه الموارد ما زالت غير كافية. ويجب تقديم المساعدة للدول النامية لتمكينها من التصدي للتحديات الجديدة مثل أزمتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ. واستطرد قائلا إن الجزء

المخصص من الموارد للأنشطة المتعلقة بالتنمية انخفض على مدى العقد الماضي. ولذلك يؤيد وفد بلده التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بزيادة الموارد المتاحة من أجل التنمية.

٥٩ - واسترسل قائلا إن بعض الدول المتقدمة النمو التزمت بتقديم مساعدة رسمية من أجل التنمية تصل إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. إلا أنه لم يجر الوفاء بهذه الوعود في العديد من الحالات، مع أن بلده تجاوز ذلك الهدف. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢ بشأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، فأعرب عن أمله في توسيع نطاق تمويل التنمية ليشمل مجالات جديدة ورصد تنفيذ توافق آراء مونتيري بموضوعية. واختتم كلامه قائلا إن المؤتمر سيعقد في وقت مناسب بالنظر إلى الضرورة الملحة لقيام المجتمع الدولي باستعراض جهوده الرامية إلى تعزيز التنمية والاعتماد على ما أُحرز من تقدم.

٦٠ - **السيدة أيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن أهمية ركيزة التنمية برزت من خلال الوعود المتجددة التي قدمتها مجموعة البلدان الثمانية والإعلانات السياسية التي اعتمدتها الجمعية العامة في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. وأعربت عن سرورها لملاحظة أن الدول اعتمدت بالإجماع، في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، طرائق جديدة للتعاون الدولي من أجل ضمان نمو اقتصادي مطرد وتصحيح اختلالات توازن التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية. وأضافت أن كازاخستان تتطلع، في هذا الصدد، إلى مواصلة عملها مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦١ - وأعربت عن سرورها لملاحظة زيادة اعتمادات الميزانية المرصودة للأنشطة المتعلقة بالتنمية. واستطردت قائلة إنها تشك في أن وضع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تحت نفس القيادة يمكن أن يزيد فعالية وكفاءة أي من المكتبين. واتفقت، في هذا الصدد، مع اللجنة الاستشارية في أن التغييرات التنظيمية المقترحة للمكتبين لا تتسق مع المقررات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة. وأضافت أن تلك التغييرات ستتطلب موارد كبيرة وموظفين فنيين إضافيين لضمان حصول كلتا المسألتين، وكلتاهما فنية، على ما يلزم من اهتمام.

٦٢ - وتدعو كازاخستان الأمين العام إلى جعل تقريره متماشيا مع آخر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج عمل ألماتي وتحث الدول الأعضاء على النظر بعناية في المقترحات الداعية إلى تعزيز الولايات والأنشطة المتعلقة بالتنمية من منظور تحقيق نتائج تتسم بالفعالية والكفاءة والتنسيق.

٦٣ - واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية ومنتدى التعاون الإنمائي مواصلة العمل على تحقيق اتساق أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٦٤ - **السيد هارت** (نيجيريا): قال إن الأمم المتحدة أكدت، في عام ٢٠٠٥، الأهمية الأساسية للتنمية والدور الحفاز التي تؤديه في كفالة سلام وأمن دائمين. وعلى ما يبدو أن الأمم المتحدة أفرطت في التركيز لوقت طويل على مسائل السلام والأمن على حساب التنمية. وأشار إلى أن نيجيريا تشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام - على تواضعها - من أجل تعزيز القدرة المعيارية والتحليلية لركيزة التنمية في المنظمة.

٦٥ - وأضاف أن قاعدة موارد الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية تعاني من قيود شديدة. فانخفاض الاعتماد المخصص للأنشطة المتعلقة بالتنمية من ٢١,٨ في المائة إلى ١٧,٨ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية يبين غياب الإرادة السياسية وعدم تقدير تزايد تعقد التحديات الإنمائية. كما أن الزيادة الهامشية في الحصة المخصصة من الميزانية العادية لأنشطة التنمية من ١٧,٨ في المائة إلى ١٨,٢ في المائة لم تصحح كثيرا من اختلال التوازن الجسيم في أنشطة المنظمة. فالأمم المتحدة بحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتنمية، لا إلى تقليصها.

٦٦ - ومضى قائلا إن الإصلاحات الجارية ينبغي أن تقود المنظمة إلى التركيز على المجالات الأكثر أهمية، وهي التنمية المستدامة في الركائز الثلاث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة إلى توفير ما يكفي من التمويل لحساب التنمية. وذكَر أن نتائج السنوات العشر الماضية تبين بوضوح أن اتباع نهج تجزيئي لا يُجدي، لأن الحساب لا يزال بعيدا كل البعد عن المبلغ الأصلي المستهدف المحدد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. واختتم كلامه قائلا إن نيجيريا تنتظر مقترحات الأمين العام بشأن ذلك الحساب، كجزء من المقترحات الشاملة المتعلقة بتعزيز فعالية وكفاءة إنجاز الولايات المتعلقة بالتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.